

في تقريره الثاني يستعرض الفكر الاقتصادي والتنموي لصاحب السمو

# «اتجاهات»: الأمير أعاد بناء مقومات الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً وأقرت في عهده أول خطة تنموية شاملة للبلاد

الى 15 ديسمبر 2009 والمنعقدة في الكويت، «ان مجلس التعاون الخليجي، قد تمكن من تبوؤ مكانة مرموقة بين نظرائه من منظمات إقليمية ودولية، وحاز معها ومنذ نشأته الاحترام والتقدير على المستويين الإقليمي والدولي في علاقاته بمحيطه العربي، وأمتة الإسلامية والمجتمع الدولي، يأتي احتفالنا وتدشيننا اليوم للربط الكهربائي بين دول المجلس، وعزمنا على الدخول في البرنامج الزمني لاتفاقية الاتحاد النقدي، وكذلك إنشاء هيئة سكة حديد دول المجلس، تجسيدا لحرصنا على تحقيق المزيد من الإنجازات التي تدعم من علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، وهذا من أجل تحقيق الهدف الذي ننشده جميعا وهو تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي».

تحقيق التضامن العربي والإسلامي، حيث أشار سموه في الكلمة التي ألقاها في حفل افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في 30 مايو 2006، «الي أن الكويت قد أمنت بأهمية تحقيق التضامن العربي والإسلامي، ورأت في الاقتصاد مدخلا أساسيا لإنجاح ذلك التضامن، ولترجمة ذلك، أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية عام 1962، وهو يعتبر مؤسسة رائدة في مجال تقديم المعونات التنموية والاقتصادية إلى الدول العربية والإسلامية، كما شاركت الكويت في تأسيس العديد من المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية، ودعمت كل المبادرات الخيرة، بهدف تخفيف معاناة الإنسان ومكافحة الفقر، وتوفير فرص التعليم والعلاج في العديد من الدول النامية والمفيرة، فقد عانت دولنا الإسلامية من أنواع كثيرة من القلاقل والاضطرابات، وكان لذلك انعكاسه المؤسف على شعوب هذه الدول، وهو أمر يحتمل مؤسسائنا الاقتصادية، مسؤوليته مضاعفة جهودها لوضع خطط اقتصادية وتنموية ملائمة للنبهوض بمستويات الحياة المعيشية والتنموية في دولنا العربية والإسلامية، التي لايزال بعضها يعاني من آثارها، ومتطلعون في الوقت ذاته إلى المزيد من الإسهامات الفعالة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات التنموية الأخرى في الدول الإسلامية، لتنفيذ تلك الخطط الاقتصادية والتنموية الطموحة».

وبدأت الكويت بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، برأس مال قدره مليارا دولار، ساهمت فيه بمبلغ خمسمائة مليون دولار تحقيقا للتكامل فيما بين الدول، حيث جاءت هذه المبادرة في إطار انعقاد القمة العربية الاقتصادية في 19 يناير 2009 بالكويت، ولعل هذه المبادرة الجادة التي قادها سموه تعكس رغبته القوية في تفعيل العمل العربي المشترك وخاصة في القطاعات الحيوية بهدف الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي لإحداث نقلة نوعية في البنية والهيكلة الاقتصادية العربي ليوأكب المتغيرات الاقتصادية الدولية ويستجيب لمطوحات الشعوب العربية في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي.

انتهاج سياسة نفطية متوازنة داخل منظمة «الأوبك» قائمة على التعاون مع الدول الأعضاء بما يحقق استقرار أسواق النفط العالمية، وقد أشار سموه في كلمته التي ألقاها في القمة الثالثة لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» المنعقدة في الرياض بالملكة العربية السعودية خلال الفترة من 17 الى 18 نوفمبر 2007، «الي أن الكويت حرصت منذ بدء إنتاجها النفطي، على الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الحيوية إيماناً منها بأهمية النفط، كعصر أساسي للدخل، وشعورا بالمسؤولية تجاه تلبية احتياجات أسواق النفط العالمية، فالحفاظ على استمرار إنتاج النفط وتطويره لتلبية الاحتياجات المتزايدة، هو أمر حيوي بالنسبة لنا كدولة منتجة، لأننا جزء من هذا العالم الذي يسعى لتحقيق أقصى درجات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن والاستقرار لدوله والأزدهار لشعوبه، لقد شهدت أسواق النفط العالمية منذ انعقاد قممتنا الثمانية بمدينة كركاس في عام 2000 العديد من التطورات والتغيرات الهيكلية التي فرضت على منظمة «الأوبك»، ودولها الأعضاء المزيد من التحديات ومن أبرزها النمو الكبير والمطردي في الطلب على النفط في بعض الدول النامية، ذات الاقتصادات الناشئة، والظروف الأمنية والسياسية في بعض الدول المتقدمة، والزراعات الإقليمية والتوترات السياسية التي تسود عالمنا اليوم، ومحدودية الطاقات التكريرية في الدول المستهلكة الرئيسية، والمضاربات التي عقود النفط الآجلة في البورصات العالمية، والضرائب المتزايدة التي تفرض على هذه السلع بالذات، والتي أدت في مجموعها إلى ارتفاع الأسعار، وبالرغم من تلك الظروف والتغيرات، فقد التزمت الكويت مثل بقية أعضاء المنظمة، بتلبية الاحتياجات المتزايدة في الأسواق العالمية، دون أي نقص في الإمدادات، من خلال إتباع سياسة إنتاجية مدروسة تتسم بالمرونة والالتزان.

الحرص المستمر على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الإقليمية والدولية، باعتبارها من أهم الأليات التي يمكن الاعتماد عليها في توقيع الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي تعزز من فرص تعميق العلاقات الاقتصادية بين الكويت ومضارباتها الاقتصادية والتجارية، كما أن هذه الأنشطة بما تشمله من منتديات ومؤتمرات وقمم تساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتوطن استثمار رؤوس الأموال العربية عامة والخليجية بصفة خاصة، بما يسهم في تطوير وتحسين أداء المؤسسات التجارية والاقتصادية في دولنا العربية والإسلامية، والتي أكد سموه في كلمته التي ألقاها في افتتاح المؤتمر السادس لرؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية في 23 ديسمبر 2008 «إن عالم اليوم المتغير، يحتم علينا الحركة النشطة لفتح آفاق جديدة لتطوير علاقات التعاون بين الكويت والدول الشقيقة والصديقة في مختلف الميادين، لاسيما الميادين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لخدمة مصالح الوطن، وتعزيز مكانة الكويت ودورها في المنظمات الإقليمية والدولية».



النهوض بحال أمة والعنصر البشري فيها ضعيف، وقد أوضح سموه في الكلمة التي ألقاها في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة في 30 أكتوبر 2006، «أن ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها، وهي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تبني الإنجازات وتحقيق الطموحات، وعليهم أن يتسلحوا بسلاح العلم الحديث في عصر الثورة المعلوماتية، الذي تتسابق فيه الأمم لتأخذ لها مكانا في مسيرة التقدم، ولذلك لا بد أن يكون لنا نصيبنا من هذا التطور من خلال نقلة نوعية في نظامنا التعليمي، وقد آن الأوان لعقد مؤتمر وطني يساهم فيه المعنيون والمختصون بوضع الأسس العلمية المناسبة لتطوير التعليم، والاستفادة من تجارب العالم المتقدم، وخبراته بما يتوافق مع احتياجاتنا الوطنية لبناء جيل من أبناء الكويت محب للوطن، مبدع في عمله، قادر على بناء مستقبله، مؤمن بعمله، متمسك بتوابع أمته».

ضرورة الارتكان إلى التخطيط والتنموية فهما عماد الاقتصاد الناجح، وبدونهما لا يمكن أن تحقق الدولة أهدافها التنموية المستدامة، فقد أوضح سموه في الكلمة التي ألقاها في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة في 30 أكتوبر 2006، «أن التخطيط والتنموية هما في طبيعة أولوياتنا الوطنية التي يجب الاتفاق عليها والعمل على إنجازها، فالنخطيط والتنموية هما ضرورة حياة وأسس بناء وضمن مستقبل لأبنائنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة».

كما قال سموه في كلمته التي ألقاها في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة في 31 مايو 2009، «ان هناك ملفات عدة لها أولوية خاصة، ومن بينها الملف الاقتصادي بقضاياها المختلفة، وبمحل علاجها أساسا ضروريا لمواجهة كافة التحديات التي تعترضنا وهي تحفل القدر الذي تستحق من اهتمامي باعتبارها أهم مقومات المشروع الإصلاحى التنموي الذي أراه محققا للنقلة النوعية المطلوبة في هذه المرحلة لتجاوز سلبيات المراحل السابقة إلى حتمية الالتزام بنهج جديد يؤدي إلى تبديد مشاعر القلق والإحباط لدى المواطنين وبت روح الأمل والتفاؤل واستنهاض الهمم والعزائم لبناء الوطن، وتحقيق الغايات المنشودة، ولاشك بأن نجاح هذا المشروع مرهون بمشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده باعتباره مشروعاً وطنياً جامعاً تتجلى فيه روح العمل الإيجابي المسؤول في دفع مسيرة التنمية نحو المزيد من الإنجازات المستهدفة».

الارتقاء بمستوى أداء المؤسسات والأجهزة الحكومية النشطة بتنفيذ خطط وبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، حتى تضطلع بمهامها على أكمل وجه، وهو ما يتطلب التنسيق والتعاون المستمر بين تلك المؤسسات والأجهزة

أحدث سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه، نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية الكويتية عبر العديد من أوجه الإصلاحات القانونية والتشريعية، فضلا عن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ولاسيما بالكويت مصالح اقتصادية مشتركة، وإعطاء توجيهاته لإقامة بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات دون عوائق، والعمل على ترجمة شعار «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري متميز في المنطقة» إلى حقيقة ملموسة.

وفي التقرير الثاني يقدم مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تحليلا عن الرؤى والتوجهات الاقتصادية لصاحب السمو الأمير على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بالاستناد إلى عدد من الركائز الداعمة في هذا الشأن، والتي تترجم فكره التنموي ونهجه الاقتصادي الذي يعتمد عليه في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية داخليا وخارجيا منذ أن تولى مقاليد الحكم وحتى الآن.

أعطي توجيهاته لإقامة بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات دون عوائق لترجمة شعار «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري متميز في المنطقة» إلى حقيقة ملموسة.

يعتمد فكر سموه على أن «ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها وهم ثروة لا تعادلها أي ثروة فهم عماد المستقبل وأمل الوطن»

## التوجهات الاقتصادية الداخلية

استندت التوجهات الاقتصادية لسمو الأمير، على الصعيد الداخلي، إلى الركائز والدعائم التالية:

إعداد وصياغة استراتيجية تنموية طموحة تهدف إلى إعادة بناء مقومات الاقتصاد الوطني القائم على الاعتماد شبه الكامل على النفط، وتحويله إلى اقتصاد متنوع فيه مصادر الدخل والأنشطة الاقتصادية، وتستغل فيه طاقات أبناء الوطن الإبداعية للتفاعل مع هذه التطورات الإيجابية في الاقتصاد العالمي لخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة لشباب الخريجين الباحثين عن عمل، وتحقيق الرخاء للمواطنين والتنمية للوطن على أسس مستدامة، وبما يكفل فرص العيش الكريم للأجيال القادمة.

تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري حديث في هذه المنطقة الحيوية التي تعج بالمتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة، ويتحقق ذلك من خلال اتخاذ خطوات قانونية وتشريعية هامة تهدف إلى إتاحة الفرص الاستثمارية والتجارية للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، ونقل ما لدى الدول التي تربطها بالكويت علاقات اقتصادية متميزة وقوية من خبرات فنية وتكنولوجية للاستفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية في البلاد، وقد أقرت الخطة التنموية بميزانية تصل إلى 37 مليار دينار على مدى 4 سنوات.

أهمية إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث يرى سموه أنه إذا كان القطاع الخاص ومؤسساته الرسمية، قد ظلت لسنوات طويلة تقوم بهذا الدور التنموي بشكل متميز، جنباً إلى جنب المؤسسات الحكومية، فإن التجربة العملية قد أكدت أهمية إشراك القطاع الخاص في عملية البناء والتنمية، إذ إن قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، وبعض مشاريع البنية الأساسية، لم تعد مسؤولية مطلقة للدولة أو حكرا عليها، بل على العكس من ذلك، فقد وجد القطاع الخاص لنفسه مكانا بارزا في توفير تلك الخدمات، أو المشاركة في تقديمها، وتاكيدا على ذلك قال سموه في الكلمة التي ألقاها في حفل افتتاح الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في 30 مايو 2006 «أنا في دولة الكويت نؤمن بهذا التوجه، ونسعى جاهدين لزيادة دور القطاع الخاص في تنفيذ تلك المشاريع، أو الشراكة في إدارتها، سواء عبر رأس المال المشترك مع الدولة، أو من خلال تملكه لبعض المشاريع».

المضي قدما في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أشار سموه في الكلمة التي ألقاها أمام مجموعة من رجال الأعمال في جمهورية باكستان الإسلامية في 20 يونيو 2006، إلى أنه أصبحت القضايا الاقتصادية تحتل مكان الصدارة والاهتمام عند الدول، وبدأت الدول بمختلف نظمها السياسية تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص وإطلاق قدراته وإبداعاته بعيدا عن القيود الحكومية وعلى دعوة الاستثمار الأجنبي للمساهمة بإمكانيته المالية والتقنية في الاقتصاد الوطني.

تفعيل الاقتصاد الوطني بعدد من الإجراءات والسياسات الوقائية حرصا على تجنب الانكماش والتراجع، الذي قد يحدث نتيجة حدوث أزمة اقتصادية على الصعيد العالمي، وذلك من خلال السعي إلى تخفيف تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وتوفير درجة مناسبة من النمو الاقتصادي للدولة خلال الفترة المقبلة، ومواصلة جهود المشروعات العربية المشتركة، مع العمل والتنسيق مع الدول العربية لطرح رؤية عربية اقتصادية شاملة، تسهم في الجهود الدولية القادمة لصياغة نظام عالمي اقتصادي جديد، وبما يرفع المصالح التنموية والاقتصادية والتجارية للدولة، لأن التخلف عن هذا الركب سيكون له آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني كبقية الاقتصادات العربية وللسنوات طويلة قادمة. فقد أكد سموه في كلمته في الجلسة الافتتاحية للقمّة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت في 19 يناير 2009، على «أن الأزمة المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي كانت غير مسبوقة تاريخيا في حجمها وشموليتها ووقعتها، حيث امتدت آثارها السلبية إلى المؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم وبمختلف نشاطاتها، وتراجعت معها معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير خاصة في الدول العربية، مما سيرتب عليه عواقب وخيمة من ارتفاع معدلات البطالة، وازدياد نسبة من هم تحت خط الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يتطلب تحضين اقتصادياتنا الوطنية بالإجراءات والسياسات اللازمة لحمايتها من أي أزمة اقتصادية قد تحدث عالميا».

الاهتمام بالعنصر البشري، فهو ركيزة للتنمية ويمكن من خلال الاهتمام بعنصري الصحة والتعليم تطوير الاقتصاد الوطني، لأنه لا يمكن

أعطي توجيهاته لإقامة بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات دون عوائق لترجمة شعار «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري متميز في المنطقة» إلى حقيقة ملموسة.

يعتمد فكر سموه على أن «ثروة الكويت الحقيقية في أبنائها وهم ثروة لا تعادلها أي ثروة فهم عماد المستقبل وأمل الوطن»



رئيس مركز اتجاهات خالد عبدالرحمن المضاحكة



حرصاً على تجنب الانكماش والتراجع فقل سموه الاقتصاد الوطني بعدد من الإجراءات والسياسات الوقائية

التخطيط والتنمية لدى أمير البلاد «هما ضرورة حياة وأسس بناء وضمن مستقبل لأبنائنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة»

دعم العلاقات الاقتصادية الخليجية وإتاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي وتحقيق التضامن العربي والإسلامي والدولي ركائز استند إليها فكر سموه الاقتصادي الخارجي